

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٥٥

الثلاثاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، (ج) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

السيد عبد العزيز (مصر).

تقرير الأمين العام (A/62/82)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة (د)

الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبل وتخفيفها
وتقليلها

بندا جدول الأعمال ٧١ و ٧٢ (تابع)

تقرير الأمين العام (A/62/467)

مشروع القرار (A/62/L.12)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقرير الأمين العام
(A/62/324 و Corr.1).

تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية في عام
١٩٩٤ في رواندا، ولا سيما اليتامى والأرامل وضحايا
العنف الجنسي

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم
المتحدة في حالات الطوارئ

تقرير الأمين العام (A/62/310)

تقارير الأمين العام (A/62/72 و A/62/83
و A/62/87 و A/62/323)

السيد كاستيو دوارتي (نيكاراغوا) (تكلم
بالإسبانية): أود أولا أن أعرب عن تضامني مع حكومات
وشعوب بنغلادش والمكسيك والجمهورية الدومينيكية
لما عانت من خسائر نتيجة الفيضانات الهائلة، ومع شيلي
حكومة وشعبا للكارثة التي أعقبت آخر الزلازل.

(ب) تقديم المساعدة الإنسانية إلىفرادى البلدان أو
المناطق

تقرير الأمين العام (A/62/310)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



أعطى المعنى التاريخي والثقافي الذي كانت تمثله الغابة لمجتمعات السكان الأصليين.

أما دمار البنية التحتية، فيظهر بيّنا بتدمير ٣٩٤ ٢٠ منزل و ٥٧ كنيسة و ١٠٢ من المدارس و ٤٣ مركزا للرعاية الصحية، و ٨٦ ٥٣٨ هكتارا من المحاصيل الزراعية التقليدية وغير التقليدية، بالإضافة إلى ٤٠ ٠١١ مزرعة كبيرة وصغيرة. ودمرت ٧٠,٨ في المائة من الدواجن و ١٨,٩ في المائة من الخنازير و ١٠,٢ في المائة من الماشية. وتحطم أيضا الكثير من زوارق صيد السمك ومن التجهيزات، وخاصة الزوارق الصغيرة، و ٤٨ ٣٥٥ من معدات صيد السمك.

وتضررت ٥٠٠ كيلو متر من الطرق الصالحة لكل الفصول، بما في ذلك الجسور وأنابيب الصرف. وتسبب الإعصار أيضا بدمار جزئي للميناء البحري الوحيد الموجود في المنطقة. وتقدر قيمة الأضرار التي تسبب بها الإعصار بنحو ٨٥٠ مليون دولار.

وكانت استجابة الدول الصديقة والأمم المتحدة للمأساة فورية، شملت نداء سريعا وجهه الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فنتج تفاعل فوري من المجتمع الدولي. وعلى ضوء ذلك كله أود، باسم حكومة نيكاراغوا وشعبها، أن أشكر جميع الدول، في جميع أنحاء العالم، التي قدمت لنا العون والتي لا تزال تقدم الغوث فيما نعمل على معالجة الأزمة التي تسبب بها الإعصار.

وفي نفس الوقت، أود توجيه شكرنا إلى الأمين العام وموظفي الأمم المتحدة، فضلا عن أجهزة الوكالات المتخصصة في المنظومة؛ والمنظمات غير الحكومية التي شاركت في التصدي لهذه الأزمة.

إن ساحل نيكاراغوا على البحر الكاريبي بما فيه من تنوع عرقي وثروات ثقافية عظيمة يشكل ٤٦ في المائة من البلد، وهو منظم إداريا في إقليمين يتمتعان بالحكم الذاتي. ومجموع موارده البشرية والطبيعية، وتاريخه وتنوعه الثقافي وموقعه الجغرافي تشكل العناصر الأساسية اللازمة لتأمين ظروف معيشة ملائمة للسكان ولرفد البلاد بإسهامات جوهرية، في المجالين الاقتصادي والسياسي.

غير أن الإعصار فيليكس - وهو إعصار من الفئة الخامسة - ضرب البلد، صبيحة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على مسافة ٥١ كيلو مترا شمالي بيلوي، في إقليم شمال الأطلسي ذي الحكم الذاتي، كاشفا مرة جديدة هشاشة هذه المنطقة - بسبب الفقر المنظم والإقصاء الذي يعاني منه الإقليم الكاريبي في نيكاراغوا - إذ أن الذين نكبوا بصورة رئيسية جراء الإعصار كانوا من السكان الأصليين، من قبائل المسكيتو وسومو - ماينيا من ذوي الأصول الأفريقية.

وقد كان هذا الحدث الأخير مأساة في المجالات البيئية والاقتصادية والإنسانية والثقافية. لكنه هيا أيضا فرصة انطلاق مجهود منظم ومتسق، شمل السلطات على جميع المستويات، الجماعة المحلية والمنطقة، والإقليم، والبلدية، والسلطات الوطنية، للتصدي للطوارئ واستئناف تنمية المنطقة.

واستنادا إلى معلومات جمعت بعد الإعصار، فقد تضرر منه أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة. ومات ما يتجاوز ٣٠٠ شخص، وهناك ١٣٣ مفقودا. وقد صحبت أيضا هذه الخسائر في الأرواح التي لا تعوض كارثة بيئية واسعة النطاق، ترتبت عليها عواقب وخيمة. فمن أصل المساحة التي أصيبت وقدرها ١,٣ مليون هكتار دمرت ٤٧٧ ٠٠٠ هكتار من الغابات. وهذه الخسارة ينبغي ألا تقاس بخسارة الخشب، بل بخسارة التنوع الإحيائي الثري والنظام البيئي الحي، الذي

ونرحب بالاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بتغير المناخ ونشيد بعزم الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على إجراء حوار حكومي دولي في إطار منظومة الأمم المتحدة بشأن ما يمكن اعتباره أكبر التحديات العالمية اليوم. وهو تحد سيتصدى له الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في المؤتمر الدولي السادس عشر للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي سيعقد الأسبوع المقبل في جنيف.

وكان خطاب الأمين العام لدى افتتاح الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في فالينسيا الأسبوع الماضي نداء واضحا للعمل، وهو يبرز الحاجة الملحة إلى توحيد الإرادة الدولية. وأورد الأمين العام الكثير من المعلومات الأساسية الهامة في تقريره عن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، الذي يؤكد الزيادة الكبيرة في الكوارث خلال الأعوام الـ ٢٠ الماضية. كما أن الإحصاءات تشير إلى زيادة كبيرة في الكوارث المحلية والصغيرة التي تؤثر على المجتمعات التي يقل عدد أعضائها عن ٢٥ ٠٠٠ شخص.

إننا جميعا ندرك جيدا ضرورة الاستثمار في التأهب للكوارث، وقد أوضح تلك النقطة بالفعل العديد من المتكلمين في هذه المناقشة. وأود أن أعود إلى الحالة في بنغلاديش بغية توضيحها. لقد ظل الهلال الأحمر البنغلاديشي، بدعم من الاتحاد الدولي، يستثمر في تدابير التأهب والإنذار المبكر لأكثر من ٢٠ عاما قبل أن يعصف إعصار سيدر بالبلد. وذلك يبين العمل الذي يمكننا القيام به. وعملت جمعية الهلال الأحمر في بنغلاديش مع السلطات الوطنية على ضمان أن تكون جهود التأهب تلك جهودا فعالة للغاية. وبطبيعة الحال، بالرغم من ذلك، وقعت خسائر فادحة في الأرواح وخسائر في سبل كسب المعيشة، ونعمل الآن عملا مضنيا مع السكان هناك لاسترداد حياتهم وكرامتهم. ونرحب بالاعتراف بذلك العمل وبتأييد نداء

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩، المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أدعو المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيدة جونسون (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلمت بالانكليزية): أتكلم هنا اليوم عن تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث، وهي مسألة بالغة الأهمية للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ولكن، قبل إبداء ملاحظاتي المدونة، اسمحوا لي بتقديم أحرّ تعازي الاتحاد الدولي وتعازي كل جمعياتنا الوطنية الأعضاء، والصليب الأحمر والهلال الأحمر، إلى أهالي بنغلادش، المنشغلين جدا، في هذه الأيام، بمواجهة مأساة الإعصار الرهيبة التي لحقت ببلدهم في الأسبوع الماضي. وأود أن أؤكد لحكومة بنغلادش التزامنا العميق بمواصلة بذل قصارى جهدنا بصفقتنا الاتحاد الدولي، لتعبئة الموارد المناسبة لمساعدة الهلال الأحمر في بنغلادش، في جهود الإغاثة والإنعاش وفي جهود الحد من الخطر، ماضين قدما، وبطبيعة الحال، بالتنسيق مع حكومة بنغلادش ووكالات الأمم المتحدة وغير ذلك من المعنيين بالمساعدة الإنسانية.

وكما ورد خلال المناقشة التي جرت أمس وصباح هذا اليوم، إن الكوارث الطبيعية بجميع أنواعها تؤثر على الشعوب في جميع أرجاء العالم كل يوم. وهذه المناقشة التي تجرى اليوم تتعلق فعلا بمستقبل ملايين الأشخاص المعرضين للخطر في جميع أرجاء العالم.

وسأركز بعض تعليقاتي على الطريقة التي يؤثر بها تدهور البيئة وتغير المناخ على المساعدة الإنسانية، وعلى آثارهما على الحكومات والمنظمات الإنسانية على السواء.

جميعاتها الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بغية تحسين التأهب الوطني والمحلي للكوارث والحد من الأخطار وتحسين قدرات مواجهة الكوارث.

والعنصر الحيوي الآخر في الاستعداد الوطني للكوارث هو الاستعداد القانوني. وقد وضع البرنامج الدولي لقوانين الاستجابة للكوارث وقواعدها ومبادئها التابع للاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر بغية مساعدة الحكومات على تحسين أطرها التنظيمية للكوارث التي تتطلب مساعدة إنسانية دولية. ويمكن للأطر القانونية وأطر السياسات التي تعمل بشكل جيد أن تقلل إلى أقصى حد الحواجز البيروقراطية وأن تزيد إلى أقصى حد جودة نوعية المعونة الدولية وتنسيقها.

وخلال الثمانية عشر شهرا الماضية، أجرى الاتحاد الدولي مشاورات مع العديد من أصحاب المصلحة تشمل أكثر ١٤٠ دولة وجمعيات وطنية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن كيفية معالجة المسائل القانونية الناشئة في الاستجابة للكوارث الدولية غير الناجمة عن الصراع بشكل أوفى على المستوى الوطني. وأسفرت عملية المشاورات عن صياغة توصيات هامة لتعزيز الاستعداد القانوني على الصعيد الوطني، بما في ذلك صياغة مشروع مبادئ توجيهية لتعزيز التأهب القانوني الوطني. وسيناقش ذلك أيضا في المؤتمر الدولي الثالث عشر للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي يعقد الأسبوع المقبل في جنيف.

إن العديد من الكوارث المحلية والوطنية لا تلقى الاهتمام الوافي أو المساعدة من المجتمع الدولي. وبالتالي فإن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر زاد بقدر كبير مال صندوقه الخاص للإغاثة الطارئة في حالات الكوارث وأحسن استخدامه. ويقدم الصندوق التمويل الأولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لبدء عملها

الطوارئ الذي أطلقه الاتحاد الدولي من جانب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد جون هولمز، في مؤتمره الصحفي الذي عقده في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

ويؤمن الاتحاد الدولي بأن زيادة التركيز على تخفيف حالة الضعف والحد من الأخطار سيؤديان إلى تخفيض تأثير تلك الكوارث. وتبين تجربتنا أن الاستثمار في تدابير الحد من الأخطار يمكن أن ينقذ آلاف الأرواح وبلايين الدولارات كل عام، بحجز من كلفة مواجهة الكوارث. ونعمل مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في مستوى، بينما نعمل مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في المستوى الآخر لتقديم عمل إنساني أكثر وعيا بالمخاطر. ونناشد جميع الحكومات إيلاء أولوية جديدة لتدابير الحد من الأخطار، ونناشد الحكومات المانحة أن تزيد بقدر كبير دعمها لذلك العمل.

ويشير العدد المتزايد من الكوارث الصغيرة إلى ضرورة تعزيز التأهب للكوارث والقدرات على مواجهتها على الصعيدين المحلي والوطني. ويتضمن ذلك إنشاء آليات وطنية فعالة لإدارة الكوارث تشمل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وقد أنشأ العديد من البلدان تلك الآليات، وتتوافر النماذج الجيدة لفعاليتها كل أسبوع، على النحو الذي ظهر في بنغلاديش.

وتوفر الجمعيات الوطنية جسرا فريدا يربط قدرات الحكومة وسياساتها بالجهود التي يبذلها الأشخاص العاديون في القرى والمجتمعات الصغيرة في جميع أنحاء البلد. وتعمل الجمعيات الوطنية بوصفها فرعا لسلطتها الوطنية في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وهي موجودة في جميع أنحاء البلد وعلى مستوى القواعد الشعبية، بفضل قاعدة المتطوعين في العديد من المجتمعات. والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يناشد الحكومات تعزيز الشراكات مع

نقصا كبيرا في التمويل. والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يناشد الحكومات دعم أنشطة التنمية البشرية التي تضطلع بها الجمعيات الوطنية، بما في ذلك الأنشطة التي ستحددها خطة عمل الأمم المتحدة لانتعاش تشيرنوبل حتى عام ٢٠١٦. كما أن الاتحاد الدولي يناشد الحكومات مواصلة توحيد الإرادة السياسية والمشاركة في العملية الوزارية الثلاثية.

إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مصمم على تخفيض عدد الوفيات والإصابات والأمراض والتأثير الشامل الناجم عن الكوارث وحالات الطوارئ المتعلقة بالأمراض والصحة العامة. ونحن ملتزمون بالتنسيق مع الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في عملنا الإنساني وبدعم المبادرات المحلية والوطنية. وفي مناسبة هذه المناقشة الهامة، أود أن اذكرنا جميعا بأن هذا الأمر يتطلب تحسين التأهب والتخطيط للطوارئ والمزيد من التمويل وزيادة التركيز على الحد من الأخطار على مستوى المجتمع المحلي فما فوق، ويتطلب استعدادا للمواجهة الفعالة للآثار الإنسانية لتغير المناخ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧/٤ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيد دال أوغيلو (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء أود، بالنيابة عن المنظمة الدولية للهجرة، أن أعرب عن أعمق مواساتنا لحكومة بنغلاديش وشعبها في ساعة المعاناة هذه إزاء الخسارة في الأرواح البشرية والآثار المدمرة التي سببها إعصار سيدر.

ومرة أخرى، إن مناقشة الجمعية العامة بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم

في غضون ٢٤ ساعة من وقوع الكارثة بغية كفالة العمل المبكر المنقذ للحياة. وعلى سبيل المثال، فإن الدعم الذي قدمه صندوق الإغاثة الطارئة في حالات الكوارث إلى الصليب الأحمر في موزامبيق مكنه من الاستجابة بسرعة للكوارث الصغيرة المنسية، مثل الجفاف والكوليرا، فضلا عن الكوارث المعروفة بشكل أفضل، مثل الفيضانات التي حصلت هذا العام.

ويعتمد الاتحاد الدولي على دعم المانحين في تعزيز دعمه للاستجابة المحلية والوطنية للكوارث الصغيرة. ويشكل صندوق الطوارئ الصامتة التابع لحكومة هولندا للصليب الأحمر الهولندي نموذجا ممتازا للشراكات الممكنة للتمويل والمنح الإنسانية الخيرية المقدمة في ذلك المجال.

وبالرغم من أنني ركزت على الكوارث المتصلة بالمناخ، فإننا أيضا ما زلنا نستجيب للكوارث الصناعية. ويشكل إدراج بند في جدول الأعمال بشأن كارثة تشيرنوبل في هذه المناقشة تذكرة هامة بتلك الحاجة. حقا. ومنذ عام ١٩٩٠، دأب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية في بيلاروس وأوكرانيا وروسيا، على تنفيذ برنامج تشيرنوبل للمساعدة الإنسانية ولإعادة التأهيل بغية معالجة الاحتياجات الأساسية للأشخاص الذين يعيشون في المنطقة المتأثرة بكارثة تشيرنوبل.

وبعد ١٧ عاما، حصل برنامج تشيرنوبل للمساعدة الإنسانية ولإعادة التأهيل على خبرة عملية فريدة في كيفية دعم السكان المتأثرين والكشف المبكر، الذي يمكن أن يستخدم في التأهب للحوادث والكوارث الصناعية ومواجهتها في المستقبل. ولكن، بالرغم من الإسهامات الكبيرة التي قدمتها الحكومة الأيرلندية والصليب الأحمر الياباني، فإن نداءنا للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما زال يعاني

المنظمة الدولية للهجرة أن تسهم في هذه المناقشة وأن تعمل على عقد حوار حكومي دولي بشأن هذه المسائل البالغة الأهمية وإن كانت ناشئة. وسيكرس المجلس القادم للمنظمة الدولية للهجرة، الذي سيعقد في الأسبوع المقبل في جنيف، إحدى دوراته لتغير المناخ والبيئة والهجرة.

وتمثل المنظمة الدولية للهجرة طرفاً فاعلاً ملتزماً في عملية الإصلاح الجاري للعمل الإنساني، إلى جانب الشركاء في العمل الإنساني من منظومة الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر، ويشمل ذلك أنها مشارك نشط في النهج القائم على المجموعات وفي إطار البرنامج الإنساني العالمي. وقد بدأ التعاون بين الوكالات على تنفيذ نهج المجموعات الفتوية في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات يقدم الآن مؤشرات أولية لكنها طموحة بشأن الإنجازات التي يمكن أن تتحقق في تحسين التنسيق والاتساق، إذا اتبع جميع الشركاء هذا النهج بصورة متسقة.

وبينما تقترب من مرور السنة الثانية على وضع نهج المجموعات الفتوية، أمامنا فرصة لتبسيط الضوء على إنجازاته والتحديات التي يواجهها. وقد ظلت المنظمة الدولية للهجرة تشارك في بلورة نهج المجموعات الفتوية، واضطلعت بدور قيادة المجموعة العالمية في تنسيق شؤون المخيمات وإدارتها في حالات الأشخاص المشردين داخلياً الناجمة عن الكوارث الطبيعية، التي تضطلع بشأنها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور مماثل في حالات التشرد الناجمة عن الصراعات. ويسر ذلك النهج المشترك إقامة الشراكات وأوجه التآزر على الصعيدين المركزي والميداني. بمزيد من التنسيق والتعاون. وينبغي اعتبار نهج المجموعات الفتوية طريقة لتحسين الاستجابة لاحتياجات المشردين بسبب الصراعات والكوارث الطبيعية. فهو يدعم الاستجابات الوطنية ويسد الفجوات المتعلقة بحاجة السلطات الوطنية للدعم والتضامن الدوليين. وينبغي أن يكون في مستطاع

المتحدة تحري أيضاً في أعقاب وقوع كارثة طبيعية رئيسية أخرى. وذلك بحد ذاته يمثل تذكراً كثيفاً بأنه ما زال يشتد وقوع الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية وما زالت تشتد قسوتها.

إن تعزيز التعاون بشأن المساعدة الإنسانية في مجال الكوارث الطبيعية موضوع يتسم أصلاً بالتعاون والشراكة بين نطاق واسع من أصحاب المصلحة، وخاصة في أكثر المجالات اتصالاً بعمل المنظمة الدولية للهجرة ألا وهي: حالات تشريد السكان والتحركات المفاجئة للسكان والهجرة القسرية داخل الحدود وخارجها.

وتجتذب العلاقة بين البيئة والهجرة اليوم اهتماماً متزايداً. لم تفهم بعد بصورة كاملة الصلات المعقدة بين التغير البيئي والأمن البشري والهجرة، ولكن ما من شك في الأثر الإنساني المرتبط بالكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ وأوجه الضعف المتعلقة بنمو السكان، وتدهور البيئة، والتمدد العشوائي، من جملة عوامل أخرى، آخذة في الازدياد.

وعلى الرغم من أن النزوح البشري الواسع النطاق في أعقاب الكوارث الطبيعية المفاجئة لا يشكل بالتأكيد السيناريو الوحيد المؤدي إلى الهجرة لدوافع بيئية، فإنه ربما يشكل أكثر السيناريوهات شيوعاً. فقد شردت كوارث السونامي والزلازل والفيضانات المدمرة مجتمعات محلية، وحرمت ملايين الناس من المأوى والخدمات الأساسية. وفي بعض الحالات، يصبح استرجاع سبل كسب الرزق في المناطق المتضررة عرضة للخطر بصورة دائمة، مما يجعل العودة غير ممكنة. غير أنه من المسلم به أن حجم التشريد الذي يتسبب في ما نسميه الآن بالهجرة البيئية الناجمة عن التدهور التدريجي للبيئة أكبر بكثير من التشريد الناجم عنفرادى الأحداث، وحتى عن الأحداث الكارثية. وقد طلب من

الأجنبية في الاستجابة الدولية للكوارث، لأنها ذات أهمية بالغة لتحديد أفضل الممارسات لنشرها وتنسيقها واستخدامها في حالات الكوارث. وبينما ترى بأنه ينبغي للمنظمات الإنسانية أن تواصل الاضطلاع بدور ريادي في تقديم المعونة الإنسانية، أظهر حجم بعض الكوارث التي وقعت مؤخرا أن القوات العسكرية الوطنية والدولية تتوفر لديها في بعض الحالات القدرة اللازمة للاستجابة بصورة كافية وفي الوقت المناسب. ويمكن للدعم اللوجستي والخبرة المرتبطتين بتلك الإمكانيات أن يكونا منقذين للحياة فيما يتعلق بالنقل والوصول إلى المجتمعات المحلية النائية والضعيفة أمام الأخطار. وقد أسهم التعاون المدني والعسكري للمنظمة الدولية للهجرة في تشكيل أفرقة التأهب للكوارث وإدارتها مما عزز واستدام القدرة الوطنية على زيادة نجاحها في مواجهة هذه الأزمات، مثل الاستجابة للزلازل في باكستان، والسونامي في إندونيسيا وسري لانكا، وفي أفغانستان.

وختاما، أن المنظمة الدولية للهجرة ملتزمة بخدمة أضعف الفئات في أوقات الأزمة وتظل حريصة على العمل بجد واجتهاد مع شركائها في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ونعرب هنا عن عميق تقديرنا لشركائنا وداعمينا، لا سيما منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على التزامهما الثابت بتحسين قدرات الاستجابة الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٥/٤٨ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

السيد هامفريز (منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي بأن أعرب عن

الحكومات الوطنية اللجوء إلى أي من قيادات المجموعات الفئوية باعتبارها مركزا للتنسيق بين القطاعات المعنية حيثما يكون ذلك مناسباً.

وبينما تضطلع المنظمة الدولية للهجرة بدور قيادة المجموعة الفئوية في تنسيق شؤون المخيمات وإدارتها، ما زالت تعمل أيضا بشأن طائفة متنوعة من الحالات الأخرى التي لا تقل أهمية في حالات الطوارئ، بتقديم المساعدة وتوفير الحماية للمشردين. واستجابة المنظمة الدولية للهجرة لمسألة الأشخاص المشردين داخليا آخذة في الازدياد، بالتعاون مع الآخرين، في مجالات توفير المأوى، وضمان الإنعاش والانتقال في وقت مبكر وبالإجلاء والنقل الآمنين، وضمان العودة والإدماج. وعلاوة على ذلك، تنشط المنظمة، بتركيز جديد على الحماية في حالات الطوارئ، في إطار المجموعة الفئوية المعنية بالحماية وتقوم بتدريب موظفي حالات الطوارئ لضمان إدراج مسائل الحماية في الأنشطة الرئيسية في جميع مراحل عملياتنا.

ومن بين مختلف آليات التمويل في حالات الطوارئ المتوافرة للمنظمات الدولية الحكومية مثل المنظمة الدولية للهجرة، نود أن نسلط الضوء على أهمية وفائدة الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، الذي مكن المنظمة الدولية للهجرة من الإسراع في نشر القدرات والموارد استجابة لست عشرة أزمة في عام ٢٠٠٧ وحده. وستشكل بكل تأكيد زيادة المساهمات في الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ حتى يتمكن من تحقيق هدفه المنشود بحلول عام ٢٠٠٨، تطورا يستحق الثناء.

كما يتناول تقرير الأمين العام (A/62/323) موضوع إمكانية استخدام العتاد العسكري في حالات الكوارث. وتشيد المنظمة الدولية للهجرة على نحو خاص بالتكليف بإجراء دراسة مستقلة بشأن فعالية الإمكانيات العسكرية

شاسعة من الأراضي الزراعية. وبطلب من وزارة الشؤون الاجتماعية، قدمت المنظمة إلى بوركينا فاسو خياما جماعية وأسرة وبطانيات للمخيمات. كما ساعدت هيئة الإسعاف في حالة الطوارئ، التي أنشأتها الجمعية الفرنسية التابعة للمنظمة، على نقل الضحايا إلى أقرب الوحدات العلاجية.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدأت منظمة فرسان مالطة، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، ببرنامج شامل لتوزيع الأغذية وفر لما يناهز ٥ ٠٠٠ من الأسر المشردة داخليا من مجتمع نينجا في باكافو في مقاطعة كيفو، ٣٦٨ طنا من الأغذية. وكفلت السلطات الإدارية والعسكرية المحلية سلامة موظفي المنظمة خلال عمليات توزيع الأغذية.

وفي أي حالة من حالات الطوارئ، يتحتم ألا تكتفي المساعدة الإنسانية بتقديم الإغاثة الفورية للضحايا، بل ينبغي أن تقوم باستحداث أنظمة للدعم الطويل الأجل.

وتشكل المناطق المتضررة بكارثة السونامي بالحيط الهندي إحدى الحالات التي يكون فيها ذلك الانتقال ذا أهمية حيوية، وفي ذلك المجال برهنت المنظمة على قدرتها على توسيع نطاق دورها من الإغاثة الفورية إلى التنمية الطويلة الأجل. وفور وقوع السونامي، هبت منظمة فرسان مالطة، بتعاون وثيق مع المنظمات المحلية الشريكة، إلى جنوب الهند لتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ في شكل ملابس ومأوى وأغذية ومعونة طبية لضحايا الفيضان، وبصورة متزامنة، تقييم المشاريع المتعلقة بمرحلة إعادة الإعمار.

وكما يذكر تقرير الأمين العام، إن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الولايات الهندية المتضررة بالسونامي من أعلى المعدلات في البلد. وفي منطقة تاميل نادو، استخدمت المنظمة ما لديها من خبرة فيما يتعلق بالفيروس للبدء بمشروع شامل للوقاية في ٣٣ قرية،

شكري الصادق باسم منظمة فرسان مالطة العسكرية الخيرية المستقلة على إتاحتكم لي فرصة التكلم وعرض آراء المنظمة بشأن تعزيز المساعدة الإنسانية والغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث. كما أقدم، بالنيابة عن المنظمة، بتعازينا لشعب بنغلاديش فيما يتعلق بالخسائر الفادحة التي تسبب بها الإعصار. وسيظل شعب بنغلاديش في فكرنا.

في العام الماضي، أضرت الكوارث الطبيعية الواسعة النطاق وحدها بـ ٤٣ مليون نسمة وتسببت في مصرع أكثر من ٢٣ ٠٠٠ شخص. وبطبيعة الحال، ليست الكوارث الطبيعية المأساة الوحيدة التي تتطلب استجابة إنسانية في حالة الطوارئ. ويسر المنظمة أن الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ ما زال يحرز تقدما صوب تحقيق الهدف المتمثل في تحسين التنسيق على المستوى الميداني ومواصلة تعزيز لاستجابة الإنسانية التي كثيرا ما تقوم بها الأمم المتحدة في الأزمات الناقصة التمويل. وتسلم منظمة فرسان مالطة تماما بضرورة التنسيق في الميدان وبالدور البارز الذي يمكن أن تؤديه آليات مثل الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ والوكالات التابعة للأمم المتحدة في ذلك الصدد. غير أن المنظمة ترى أنه ينبغي للإدارة والتمويل عدم الإفراط في المركزية.

ومنظمة فرسان مالطة، التي لديها أكثر من ٨ ٠٠٠ من المتطوعين المتفانين الذين يعملون في ١٢٠ بلدا، تعمل بنشاط في شراكة مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة ومع الدول والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لزيادة تعزيز الاستجابة المتزامنة للتحديات الإنسانية.

وفي بوركينا فاسو، مثلا، تسببت الفيضانات الخطيرة في مطلع أيلول/سبتمبر في مصرع أو إصابة عشرات الأشخاص، وتشريد ٢٨ ٠٠٠ شخص، وإتلاف مساحات

إلى الدول الأعضاء للوفاء بالتزامها بموجب الميثاق، المتمثل في كفالة سلامة جميع العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية. فلا يمكن اتخاذ خطوات مجدية لتعزيز أمن العاملين في المجال الإنساني بدون الالتزام والتعاون الكاملين من جميع الدول الأعضاء.

وتستمد منظمة فرسان مالطة مبررات استمرارها في تقديم الغوث الإنساني والتنمية وتحسين فعاليتها من مبادئها الإنسانية المتمثلة في الحياد والتراخية والاستقلال. واسمحوا لي أن أؤكد للجمعية أن المنظمة تتصدى يوميا للتحديات التي يمثلها العمل الإنساني، وسوف نظل نتبع بعناية قيادة ومبادرات الأمم المتحدة ووكالاتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٤٥، المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد بوف (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلم بالانكليزية): يسر لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تخاطب الجمعية بشأن موضوع تنسيق العمل الإنساني، لا سيما فيما يتصل بالصراعات المسلحة وغيرها من حالات العنف.

لقد تطور عالم العمل الإنساني بصورة سريعة على مدى السنوات القليلة الماضية، إذ أن عددا متزايدا من الأطراف الفاعلة تدخل الحلبة، بأهداف ومعايير عمل وأنشطة مختلفة في كثير من الأحيان. وقد شرعت الهيئات الإنسانية في الأمم المتحدة في عملية إصلاح. كما بدأت الحكومات المانحة الرئيسية في عملية تفكير جماعي. ويزداد تقديم المساعدة العسكرية الأجنبية خلال الأزمات الإنسانية، كما يتزايد دور المنظمات غير الحكومية الدينية والعلمانية، والشركات الخاصة، وغيرها من الأطراف الفاعلة الأخرى. وفي تلك البيئة الدائمة التغير، تعزز لجنة الصليب الأحمر

ثم وسعت نطاق التزامها ليشمل مكافحة المرض، وعلاوة على تعلم الناس كيفية منع استمرار انتقال المرض والسيطرة عليه، يتعلمون كيفية العيش مع المرض ويتلقى أفراد الأسرة المتأثرة التدريب على توفير الرعاية الصحية المتزلية الممتدة لفترة طويلة وتقديم الدعم. وتخطيط مشاريع ذات جداول زمنية تمتد لفترة طويلة في المستقبل وتنفذ بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية، بما يكفل حضور المنظمة الدائم والمهادف في المنطقة.

وتسعى المنظمة دائما إلى تحقيق هدفين في إنجاز عملها الإنساني. أولا، تسعى إلى وضع المنظمات المحلية غير الحكومية في قلب جهد تقديم الإغاثة، ووضع تدريب الموظفين المحليين في قلب العديد من مشاريعها. ثانيا، تؤمن المنظمة إيمانا راسخا بأنه لا بد من الالتزام الطويل الأجل لإحداث أثر دائم على المجتمع المحلي. وتدير منظمة فرسان مالطة منذ ١٧ عاما مستشفى العائلة المقدسة في بيت لحم، بفلسطين، الذي تم فيه توليد ٣٦.٠٠٠ من الأطفال الأصحاء. وكثيرا ما يتم القيام بتلك الأعمال في ظروف عصبية وخطيرة.

ويقول تقرير الأمين العام بشأن الموضوع إن سلامة العاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة ما زالت محفوفة بالمخاطر. وأُنخِذت تدابير هامة لتعزيز سلامة وأمن العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية، ولكنهم ما زالوا ضحايا للاعتداءات البدنية والتهديدات والسرقات. وكثيرا ما يكونون الأسبق إلى الاستجابة للأزمات في أقل المناطق أمانا، وآخر من يبقى فيها - بعد انحسار الموارد المالية بزمان طويل. وتشكل الأرقام الحالية أكثر من مجرد إحصاءات لمنظمة فرسان مالطة، التي فقدت في العام الماضي الدكتور إزمراي عزيزي البالغ ٢٩ سنة من العمر، الذي قتل في كمين في شمال غرب أفغانستان إلى جانب زميل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وتساند المنظمة الأمين العام في ندائه

أنشطتها المتعلقة بتقديم الإغاثة وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي. وتقوم حاليا بتعزيز قدرتها على تقييم نتائج أنشطتها وأثرها.

وتلتزم لجنة الصليب الأحمر الدولية بأن تظل منظمة يمكن الاعتماد عليها والتنبؤ بأعمالها وتتصرف بصورة متسقة، وتستند في عملها إلى ثقافة راسخة للمساءلة. وستواصل تعزيز قدرتها على الاستفادة من تجربتها الذاتية وتجربة غيرها من المنظمات الأخرى.

وتتجاوز الاحتياجات الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة إلى حد كبير قدرة أي منظمة على مواجهتها بصورة منفردة. وبالتالي، تدعو الحاجة إلى وجود العديد من الوكالات ذات الأهداف ومبادئ العمل المختلفة للاستجابة لحالات الطوارئ هذه. ويمكن لتنوع الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني ونُهُجِه تعزيز الاستجابة وتخفيف المعاناة إذا أفلحت كل الأطراف المعنية في العمل على نحو متكامل، وفقا لقدراتها التشغيلية وخبرتها، وتماشيا مع أهمية أنشطتها بالنسبة للحالة في الميدان.

وتشارك لجنة الصليب الأحمر الدولية في جهود التنسيق إلى جانب المنظمات الإنسانية الأخرى. وتتعاون على نحو خاص مع شركائها الطبيعيين، أي الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، في البلدان التي تعمل بها. وتستثمر لجنة الصليب الأحمر الدولية في تلك العلاقات بغية تعزيز قدرتها الذاتية على العمل وقدرة الجمعيات الوطنية الشريكة لها، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. كما تفضل لجنة الصليب الأحمر الدولية التعاون مع الجمعيات الوطنية التي تشارك في عمليات الإغاثة، وفقا لقواعد واتفاقيات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

الدولية أن تظل المنظمة المرجعية بالنسبة للعمل الإنساني المحض المتسم بالحياد والاستقلال واحترام القانون الإنساني الدولي، من خلال عملها في الميدان وفي حوارها مع المستفيدين، والحكومات، والمناخين، والأطراف في الصراعات وغيرها من أصحاب المصلحة.

وبفضل وجود لجنة الصليب الأحمر الدولية النشط في جميع أنحاء العالم، بمقدورها أن تُقيّم وتطور اتصالات مع كل الأطراف التي تؤثر تأثيرا هاما على مسار الصراعات المسلحة والمشاكل الإنسانية التي تتسبب فيها. وهذه الاتصالات بالغة الأهمية للتمكن من الوصول إلى الميدان، وتمكين لجنة الصليب الأحمر الدولية من القيام بأنشطتها لصالح ضحايا الصراعات المسلحة وغيرها من حالات العنف. وبالنسبة للجنة الصليب الأحمر الدولية، ينبغي القيام بتنسيق العمل الإنساني أولا وقبل كل شيء في الميدان. ويتعين أن يكون مستندا إلى الواقع وموجها نحو العمل، وبعبارة أخرى، ينبغي أن يقوم على القدرات الحقيقية المتوافرة في الميدان في حالات الطوارئ وليس على إعلانات النية.

وللجنة الصليب الأحمر الدولية ولاية فريدة تتمثل في حماية الأشخاص المتضررين بالصراعات المسلحة وتعتزم أن تظل هي المنظمة المرجعية في ذلك المجال أيضا، لا سيما من خلال المساعدة على كفالة وفاء جميع الأطراف في الصراعات بواجباتها إزاء المدنيين، وتحسين ما يُقدم من حماية للأشخاص المحرومين من الحرية، ولَمَ الشمل العائلي، والحصول على معلومات موثوقة بشأن الأشخاص المفقودين.

وفيما يتعلق بالمساعدة، التي كثيرا ما تشكل نشاطا وثيق الارتباط بالحماية، ستواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية الإبقاء على نهجها المتمثل في تلبية جميع الاحتياجات في حالات الطوارئ من خلال تقديم رعاية صحية جيدة، بصورة عامة، والرعاية الطبية، على نحو خاص، علاوة على

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذه البنود.

سوف تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/62/L.12، المعنون "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبل وتخفيفها وتقليلها"، بصيغته المصوبة شفويا.

قبل أن نشرع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه بعد تقديم مشروع القرار A/62/L.12، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: الأرجنتين وإسبانيا وإستونيا وإسرائيل وألبانيا وإيطاليا والبرتغال وتايلند والجبل الأسود والجمهورية التشيكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسان مارينو وسلوفاكيا وسلوفينيا وفرنسا والفلبين وقيرغيزستان وكرواتيا وكمبوديا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا ولاتفيا وليتوانيا ومولدوفا وموناكو والنمسا والهند وهندوراس.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/62/L.12، بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/62/L.12 بصيغته المصوبة شفويا (القرار ٦٢/٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٧١ والبنود الفرعية (أ) و (ب) و (ج)، فضلا عن البند ٧٢ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (د) من البند ٧٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

وعلى الصعيد الدولي، لا تزال لجنة الصليب الأحمر الدولية تشارك في المحافل المعنية بتنسيق العمل الإنساني. وتشمل تلك المحافل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي تحظى فيها بمركز المدعو الدائم، واللجنة التوجيهية للاستجابة الإنسانية، والمحفل الإنساني العالمي الجديد. وعلاوة على ذلك، تسعى لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى تعزيز علاقاتها الثنائية مع غيرها من المنظمات الإنسانية الرئيسية الأخرى والمحافظة عليها.

وأحد الأمثلة الجيدة على ذلك الاتفاق الذي توصلت إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن الأفراد والسكان الذين تهتم بهم كل منظمة. ومراعاة لولايي المنظمين ودوريهما، اتفقنا على التشاور فيما بيننا وتنسيق أنشطتنا بغية كفالة تكاملها في الميدان وفي المقر.

ونمشيا مع نهج تلبية جميع الاحتياجات لجميع الضحايا الذي تعتنقه اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فقد اتفقت مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الدخول في حوار منظم في مجالات الاهتمام المتبادل فيما يتعلق بحماية المشردين داخليا واللاجئين وتقديم المساعدة لهم. ولجنة الصليب الأحمر الدولية أيضا منخرطة في هذا النوع من الحوار مع الوكالات الإنسانية الكبيرة الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، كبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف.

وفي الختام، لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر اقتناع بأن تنسيق المساعدات الإنسانية ينبغي أن يزيد إلى أقصى حد القيمة المضافة التي يمكن لكل منظمة أن تأتي بها إلى الميدان تحقيقا لمصالح ضحايا الصراع المسلح وحالات العنف الأخرى على أفضل وجه. وترى اللجنة قيمتها المضافة أساسا في كونها جهة فاعلة إنسانية مستقلة ومحيدة بحق، وتتمتع بإمكانات وصول واسعة على الصعيد العالمي إلى من هم بحاجة للحماية والمساعدة نتيجة للصراع المسلح أو حالات العنف الأخرى.